آداب الأكل

وسئل هل صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتصغير اللقمة في الأكل وترقيق المدغ، واستحب ذلك؟

فأجاب: لم يصح من ذلك شيء، وهو مستحب إذا كان فيه رفق بجلسائه، أو قصد بذلك تعليمهم الأدب، أو كان في الطعام قلة، أو كان ضعيفا، أو كان شبعانا وعرف أنه إذا رفع يده يرفع غيره ممَّن له حاجة في الأكل، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة.

وسئل عن حديث: " أمتي كالمطر [(١)]، لا يدرى أوله خيرٌ أم آخره "، هل هو صحيح أم لا؟ ومن رواه من الأئمة؟ وما معناه؟

فأجاب: هو حديث ضعيف رواه أبو يعلى الموصلي من رواية يوسف ابن عطية الصفار، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويوسف ضعيف باتفاق المحدِّثين، كثير الوهم، منكر الحديث. ولو صح، لكان معناه: أن هذا يقع بعد نزول عيسى عليه السلام حتى تظهر البركة، ويكثر الخير، ويظهر الدين؛ بحيث يتشكك الرائي؛ هل هؤلاء أفضل من أوائل الأمة أم الأوائل أفضل؟ وهذا فيما يظهر للرائي، وإلا فأول الأمة أفضل في نفس الأمر، وهو قريب الشبهة من قول الشاعر:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل ... وبين النقا هل أنت أم أُمُّ عامر؟

معناه: لتقاربهما تشكك فيها، وإن كانت الظبية مخالفة لأم عامر، فحصل من هذا أن هذا الحديث لو صح لم يكن مخالفًا للأدلة الصحيحة لحديث: " خيركم قرني [(٢)]، ثم الذين يلونهم "، وفي حديث: " ما من عام إلا والذي بعده شر منه".

وسئل عن: الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: " من عرف نفسه عرف ربه ومن عرف ربه كل لسانه"، هل هذا الحديث ثابت؟ وما معناه؟

فأجاب: من عرف نفسه بالضعف والافتقار إلى الله والعبودية له، عرف ربه بالقوة، والقهر، والربوبية، والكمال المطلق، والصفات العُلى، ومن عرف ربه بذلك كلَّ لسانه عن

---

(١) أخرجه محمد بن هارون الروياني في مسنده (١٣٤٣)، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (ج٢٠: ص٢٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٩٥)، وأخرجه مسلم (٢٥٣٨)، وأخرجه النسائي في سننه (٣٨٠٩)، وأخرجه أحمد في مسنده (١٩٣٣٣)، وأخرجه أبو عوانة في مسنده (٦٤١٢)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج١٠: ص٧٤)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٩٥١)، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٥٨١)، وأخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ الكبير (٥٧٥).

بلوغ حقيقة شكره والثناء عليه، كما ثبت في " صحيح مسلم " وغيره: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك [(١)]"، والله أعلم.

وسئل عما جاء في الحديث: " ما مِنَّا إلا من عصى أو هَمَّ بمعصية إلا يحيى بن زكريَّاء "، هل هذا الحديث صحيح أم لا؟

ومن رواه من أصحاب الكتب؟ واسم راويه الصحابي؟

فأجاب: هذا الحديث ضعيف، ولا يجوز الاحتجاج به، ورواه أبو يحيى الموصلي، عن زهير بن عفان، عن حماد بن سلمة، عن علي بن يزيد بن جُدعان - بضم الجيم وإسكان الدال المهملة -، عن يوسف بن مهران، عن ابن مهران، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " ما من أحد من ولد آدم إلا وأخطأ، أو هم بخطيئة إلا يحيى [(٢)] بن زكرياء "، ذكره في مسند ابن عباس، وهذا الإسناد ضعيف؛ لأن علي بن يزيد بن جُدعان فيه ضعف، ويوسف بن مهران مختلف في جرحه.

وسئل عن: يهودي ولي صرفًا ببيت مال المسلمين ليزن الدراهم المقبوضة والمصروفة وينقدها، ويعتمد في ذلك على قوله، هل تحل توليته أم لا؟ وهل يثاب والي الأمر على عزله واستبدال مسلم ثقة بدله؟ وهل يثاب المساعد في عزله أم لا؟

فأجاب: لا تحل تولية اليهودي ذلك، ولا يجوز إبقاؤه فيها، ولا يحل اعتماد قوله في شيء من ذلك؟ ويثاب والي الأمر وفقه الله تعالى باستبدال ثقة مسلم، ويثاب المساعد في عزله، قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] إلى آخر الآية.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩)، وأخرجه الترمذي (٣٤٩٣)، وأخرجه أبو داود (١٤٢٧)، وأخرجه النسائي في سننه (١١٠٠)، وأخرجه ابن ماجه (٣٨٤١)، وأخرجه مالك بن أنس في موطأ مالك رواية يحيى الليثي (٤٩٧)، وأخرجه أحمد في مسنده (٩٦٠)، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٦٣٥)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٩٣٢)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج١: ص٣٠٦)، وأخرجه أبو عوانة في مسنده (١٨٢١)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج١: ص١٢٧)، وأخرجه الطيالسي في مسنده (١٢٥)، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٢٧٥)، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٢٨٨١)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٠٠٩)، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (ج٢٣: ص٣٥١)، وأخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ الكبير (١٢٠١٩)، وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠٠٦)، وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٤٤٥).

ومعناه: لا تتخذوا من يداخل بواطن أموركم ﴿مِنْ دُونِكُمْ﴾، أي: غيركم، وهم الكفار ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا﴾؛ أي: لا يقصرون فيما يقدرون على إيقاعه بكم من الفساد والأذى والضرر، ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ بقولهم: نحن أعداؤكم، والله أعلم.

وسئل: هل يجوز أن يقال لأحد الخلفاء: خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم لا؟

فأجاب: لا يجوز عند جمهور العلماء أن يقال: خليفة الله، إلا في آدم وداود عليهما السلام.

علم الغيب والمعجزات والكرامات

وسئل عن: معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا يعلم ما في غد إلا الله [(١)]"، وأشباه هذا من القرآن والحديث مع أنه قد وقع علم ما في غد من معجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وفي كرامات الأولياء رضي الله عنهم.

فأجاب: معناه: لا يعلم ذلك استقلالا وعلم إحاطة بكل المعلومات إلا الله تعالى، وأما المعجزات والكرامات؛ فحصلت بإعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء، لا استقلالا. وهذا كما تعلم أن الشمس إذا طلعت تبقى ست ساعات أو نحوها ثم تزول، ثم تبقى نحو ذلك ثم تغرب، ثم تبقى مثل مجموع ذلك أو نحوه ثم تطلع، وهكذا القول في القمر وغيره من الأمور التي يعلم وقوعها في المستقبل، وليس هو علم غيب علمناه استقلالا، وإنما علمناه بإجراء الله تعالى العادة.

وسئل عن: الإيمان هل يزيد وينقص أم لا؟

فأجاب: مذهب جماهير السلف والمحدثين وطائفة من المتكلمين أنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، قال الله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ونظائر ذلك من الآيات الكريمات.

وقد ذهب جمهور أصحابنا المتكلمين وغيرهم أن نفس الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه متى قبل الزيادة كان شكًّا وكفرًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٩٧)، وأخرجه أحمد في مسنده (٥١١٢)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج٢: ص١٨٤)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج٧: ص٢٨٩)، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٦٩٥).